

النموذج التنموي لسنغافورة

Singapore's development model

تمغارت إسمهان¹¹جامعة الجزائر3، saidjismahan@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/01/21

تاريخ القبول: 2024/03/14

تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص:

استطاعت سنغافورة إن تحقق الاقلاع الاقتصادي في ظرف قياسي بعد استقلالها في 1965 ، و أصبحت منذ تسعينات القرن الماضي تصنف ضمن الدول المصنعة الجديدة (NPI) و تبنينا من التبنينات الآسيوية إلى جانب هونكونغ، كوريا الجنوبية و تايوان ، كما تعكس حاليا أحد أعلى مؤشرات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في العالم .

يتميز النموذج التنموي السنغافوري بدور السلطة السياسية في تأطير العملية التنموية و نجاحها في صنع النموذج الأمثل الذي تبحت عنه الشركات الأجنبية الاستثمارية، والذي يستوفي كل الشروط من استقرار سياسي ، تسهيلات قانونية وإدارية ، موانئ و مطارات ، شبكة معلوماتية متطورة و سريعة التدفق ، رقمنة كل الخدمات العمومية ، بنوك عالمية ، يد عاملة بمعطيات ملائمة لكل مرحلة تنموية ، و لتتويج كل هذا تسهيلات ضريبية تنافسية في المنطقة الآسيوية و في العالم ، هذا ما يفسر قيمة الاستثمارات الأجنبية فيها التي عكست تزيادا مستمرا من مرحلة إلى أخرى إلى أن بلغت 99 مليار دولار في 2021 أي ما يفوق 1000 مرة قيمتها في بداية السبعينات، حيث استطاعت سنغافورة أن تظهر في المراتب الأولى في جميع مؤشرات الاستثمار الأجنبي في العالم و هي مرشحة للاحتفاظ بمكانتها للسنوات الخمسة القادمة على الأقل ، فاستحققت بذلك فعلا عبارة " أحسن مكان للمال و الأعمال في العالم " .

كلمات مفتاحية: الاستثمارات الأجنبية- سنغافورة- نموذج التنمية.

Abstract:

Singapore was able to achieve economic take-off in record time after its independence in 1965, and since the 1990s it has been classified as one of the

New Industrialized Countries (NPI) and one of the Asian dragons alongside Hong Kong, South Korea and Taiwan. It also currently reflects one of the highest indicators of progress. economic and social in the world. The Singaporean development model is characterized by the role of political authority in framing the development process and its success in creating the ideal model that foreign investment companies are looking for, which meets all the conditions of political stability, legal and administrative facilities, ports and airports, an advanced and fast-flowing information network, and the digitization of all services. Public, global banks, a workforce with appropriate data for every stage of development, and to crown all of this with competitive tax facilities in the Asian region and in the world. This explains the value of foreign investments in it, which reflected a continuous increase from one stage to another until it reached 99 billion dollars in 2021. That is, more than 1,000 times its value at the beginning of the seventies, as Singapore was able to appear in the first ranks in all foreign investment indices in the world and is nominated to maintain its position for at least the next five years, thus truly deserving of the phrase "the best place for money and business in the world."

Keywords: Foreign Investments ; Singapore ;Development Model..

المؤلف المرسل: تمغارت إسمهان، saidjismahan@gmail.com

مقدمة:

سنغافورة هي ثالث اصغر دولة في آسيا ، و هي دولة-مدينة تتربع على مساحة 719 كلم2 فقط ، يقطنها 5,6 مليون نسمة ، و رغم افتقارها شبه التام إلى الثروات الطبيعية استطاعت في اقل من أربعين سنة من استقلالها عن التاج البريطاني أن تحول مؤشراتهما الاقتصادية و البشرية من ادني القيم على جميع المستويات إلى أعلاها لتظهر في المراتب الأولى عالميا ، بحيث وصفها وزيرها الأول السابق " لي كوان يو" بقصة النجاح التي تحققت في زمن خيالي، ضمن عبارة شهيرة عنونت كتابه : " من العالم الثالث إلى الأول"¹

ضمن إستراتيجيتها التنموية ، و باعتبارها دولة تجارية بامتياز اختارت سنغافورة فتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية ، و الأهم أنها نجحت في الرقي إلى المرتبة الثالثة أسويويا في جلب رؤوس الأموال و الشركات و اليد العاملة الأجنبية ، فما هي مفاتيح نجاح هذا النمر الآسيوي في هذا المجال ؟

أولاً: لمحة عامة عن سنغافورة.

أعلنت سنغافورة مستعمرة بريطانية بصفة رسمية منذ 1867 ، حيث كانت تلعب دور المخزن الذي تنطلق منه صادرات بريطانيا إلى أوروبا بحكم موقعها الاستراتيجي في قلب جنوب شرق آسيا و المطل على مضيق "ملاكا" النشط. في 1963 استطاعت سنغافورة إن تتحصل على استقلالها عن التاج البريطاني و انضمت إلى فدرالية ماليزية التي سرعان ما تركتها بسبب الخلافات السياسية لتتحول إلى دولة ذات سيادة و تامة الاستقلال سنة 1965.²

من الناحية السياسية سنغافورة هي جمهورية ديمقراطية برلمانية ، يتمتع فيها "حزب العمل الشعبي" بقاعدة شعبية واسعة جعلته يهيمن على الحياة السياسية منذ 1959 عن طريق الانتخابات ، فقد قاد هذا الحزب الوثبة النوعية التي نقلت سنغافورة من جزيرة دون أهمية تنتمي إلى العالم الثالث إلى دولة متقدمة دون إن يشاركه في قصة النجاح هذه أي حزب آخر ، حيث يوصف النظام السياسي السنغافوري بالأوتوقراطية الانتخابية و يصنف ضمن الأنظمة المهجينة التي تنظم " انتخابات بدون وجود ديمقراطية".³

رغم هذا التصنيف للنظام السياسي السنغافوري و هيمنة "حزب العمل الشعبي" على الحياة السياسية بصفة تحاكي الأنظمة الشمولية في بسط الرقابة على كل النشاطات في الدولة ، إلا أن رشادة هذا النظام و رؤيته الاستراتيجية يعتبران دون شك سرا من أسرار نجاح النموذج السنغافوري.

ثانياً : نموذج التنمية السنغافوري

استطاعت سنغافورة أن تتحول إلى دولة مصنعة في ظرف قياسي منذ استقلالها في 1965 ، فقد سجل الناتج الداخلي الخام لها نموا سنويا قويا يقدر ب 10 بالمائة على مدى العشرين سنة الأولى بصفة منتظمة ، و قيمة مضافة تتراوح بين 28 و 33 بالمائة إلى غاية 1980 ، و أصبحت منذ تسعينات القرن الماضي تصنف ضمن الدول المصنعة الجديدة (NPI) و تبنينا من التينينات الآسيوية إلى جانب هونكونغ ، كوريا الجنوبية و تايوان.⁴

تعكس سنغافورة حاليا أحد أعلى مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، و أول ما يقاس به تقدم أي دولة هو الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن قيمة الثروة المنتجة داخليا و الذي بلغت قيمته بالنسبة لسنغافورة 443,29 مليار يورو خلال سنة 2022 ، أي ما يعادل 78 ألف يورو للفرد، مما يضع سنغافورة في المرتبة السابعة عالميا، كما تحتل المرتبة السابعة كذلك من حيث مؤشر الابتكار لنفس السنة ، و يضعها مؤشرها للتنمية البشرية (0,939) ضمن الدول الأكثر تقدما حسب تعريف الأمم المتحدة.⁵

1. الاسس النظرية للنموذج التنموي السنغافوري

حققت سنغافورة هذا التقدم الرهيب في مؤشراتها الاقتصادية و البشرية و استطاعت إن تفرض نفسها في المراتب الأولى عالميا في وقت قياسي ، اعتمادا على نموذج تنموي واضح المعالم منذ الأول ، فنظرا لصغر حجمها و لافتقارها لكل أنواع الموارد الطبيعية و الزراعية ، اختارت نمودجا قائما على ما يسمى ب "التصنيع الموجه للتصدير " تشرف عليه سلطة سياسية اوتوقراطية حازمة و مستقرة .

يعتبر "التصنيع الموجه للتصدير " أو "التصنيع من أجل السوق" ، نمودجا تميزت به استراتيجيات التنمية في دول جنوب شرق آسيا، و أول من اتبعته كانت اليابان التي حققت المعجزة الاقتصادية الأولى في المنطقة ، ثم تبعتها التينيات ثم النمر الآسيوية ، و يقوم هذا النموذج نظريا على تطوير أربعة مراحل صناعية متتالية و مترابطة هي :

الأولى : تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة الضعيفة و التي تستعمل يد عاملة ضعيفة التأهيل مثل الصناعات النسيجية .

الثانية : صناعة الحديد و الفولاذ

الثالثة : صناعة السيارات ذات القيمة المضافة العالية

الرابعة : الصناعات التكنولوجية و الابتكار

و تتميز دول جنوب شرق آسيا بإتباع استراتيجية صناعية متكاملة طبقا لنظرية " الإوز الطائر " للاقتصادي الياباني "كانام اكاماتسو" التي تعكس تقدما جماعيا لمجموعة من الدول بطريقة تشبه طيران سرب الإوز الذي يتبع قائده في شكل مجموعات تفصلها مسافات صغيرة لكن تطير بطريقة متتابعة و

منسجمة ، بحيث كانت اليابان في مقدمة دول جنوب شرق آسيا ، التي حاكت تجربتها في التصنيع من اجل السوق ، لكن بتخصص كل منها في فروع صناعية غير منافسة للأخرى من أجل غزو السوق الدولية طبقا لمبدأ الميزة النسبية الخاص بكل دولة⁶ ، فنجد بأن سنغافورة هي المنتج العالمي الأول للأقراص الصلبة ، هونكونغ للعب الأطفال ، كوريا الجنوبية للتلفاز و تايوان لوحات تحكم الكمبيوتر.

2. مراحل تحقيق المعجزة السنغافورية

تطبيقا لهذا النموذج و بفضل سلطة سياسية شرعية وقوية ، قررت سنغافورة الاندماج في التقسيم الدولي للعمل عبر التركيز على بعض الفروع الصناعية التي يمكنها رفع المنافسة فيها عن طريق تحطيم أسعار منتجاتها بفضل اليد العاملة الكثيفة و الرخيصة التي تعتمد عليها في مرحلة أولى ، و بمجرد اختراق منتجاتها للسوق الخارجية تزايدت الشركات السنغافورية المنتجة لنفس السلع لتنتشر في الأسواق العالمية ، ثم في مرحلة مواءمة ترفع من مستوى المعرفة التي تعتمد عليها من أجل إنتاج سلع أكثر تنوعا و أكثر تطورا و أكثر منافسة ، من أجل رفع القيمة المضافة بشكل مستمر ، إلى إن وصلت سنغافورة حاليا إلى التخصص في الصناعات ذات التكنولوجيات العالية.⁷

و يمكن عرض التجربة التنموية السنغافورية في هذا المجال عبر أربعة مراحل :

المرحلة الأولى : من تجارة المخازن إلى الخطوات الأولى في الصناعة المانوفاتورية.

في بداية استقلالها ، كانت سنغافورة تلعب دور المخزن الذي تعبر منه السلع من و إلى منطقة جنوب شرق آسيا و هي الوظيفة التي خصصها لها الاستعمار البريطاني نظرا لموقعها التجاري الاستراتيجي ، لذلك كان الميناء هو مصدر النشاطات الأولى التي اختارتها سنغافورة و المتمثلة في تكرير البترول و تصليح و صيانة السفن ، خاصة و أنها صناعات تمتص اليد العاملة بكثافة و لا تحتاج الى مهارات كبيرة ، و في غياب قطاع خاص وطني أسست القيادة السياسية شركات وطنية قوية تشرف على هذا النشاط الاقتصادي موحدة ضمن الشركة القابضة "تماسيك هولدينغ" ، حيث أنشأت منطقة صناعية ضخمة في

جزيرة جورونغ الواقعة في الجنوب الغربي من الجزيرة الرئيسية لسنغافورة ، و عملت على تطوير فروع جديدة في مجال تكرير البترول و تخزين مخرجاته.⁸

المرحلة الثانية : جلب الاستثمارات الأجنبية و بداية الصناعات الالكترونية.

في هذه المرحلة مازالت سنغافورة تعاني من مشكل البطالة مع مهارات ضعيفة في اليد العاملة بالإضافة الى غياب الاستثمار الداخلي الخاص ، فبعد إشراف القطاع العام على كل النشاط الاقتصادي لمدة عشرية من الزمن ، تمكنت فيها القيادة السياسية من خبايا المال و الأعمال ، ارتأت هذه الأخيرة فتح باب الاستثمار الأجنبي لتطوير صناعات اخرى ذات الامتصاص المكثف لليد العاملة عبر وضع تسهيلات ضريبية مغرية نجحت في فتح باب المنافسة الأجنبية على الاستثمار في سنغافورة ، فكانت الشركات الأمريكية هي السبابة في قطاع الصناعات الالكترونية الذي تطور إلى درجة القضاء على مشكلة البطالة بالكامل.⁹

المرحلة الثالثة : الصناعات ذات القيمة المضافة العالية .

تتميز هذه المرحلة بتكثيف التسهيلات أمام الاستثمار الأجنبي لجلب المزيد من الشركات و الانتقال من الصناعات ذات اليد العاملة المكثفة التي تنتج قطع غيار الكترونية بسيطة إلى الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا أعلى و يد عاملة مؤهلة من أجل تحقيق قيمة مضافة أكبر ، هذا و بدأت السلطة السياسية في هذه المرحلة تهتم بتطوير التعليم و التكوين التقني لليد العاملة المحلية بالإضافة إلى استقطاب اليد العاملة الأجنبية ، و هكذا أصبحت سنغافورة مع نهاية الثمانينات رائدة عالميا في صناعة الحاسوب .

إلى جانب تطور النشاط المنتج و بسبب الاستقرار في جو الأعمال ، ازدهر النظام البنكي في سنغافورة و أصبح يجلب و يتعامل مع أكبر المجموعات البنكية العالمية نظرا لحركة الأموال و العمليات البنكية المكثفة التي صاحبت النشاط الاقتصادي فيها ، هذا بالإضافة إلى تطور شبكة المعلومات و الاتصال التي يعتمد عليها السوق المالي العالمي.¹⁰

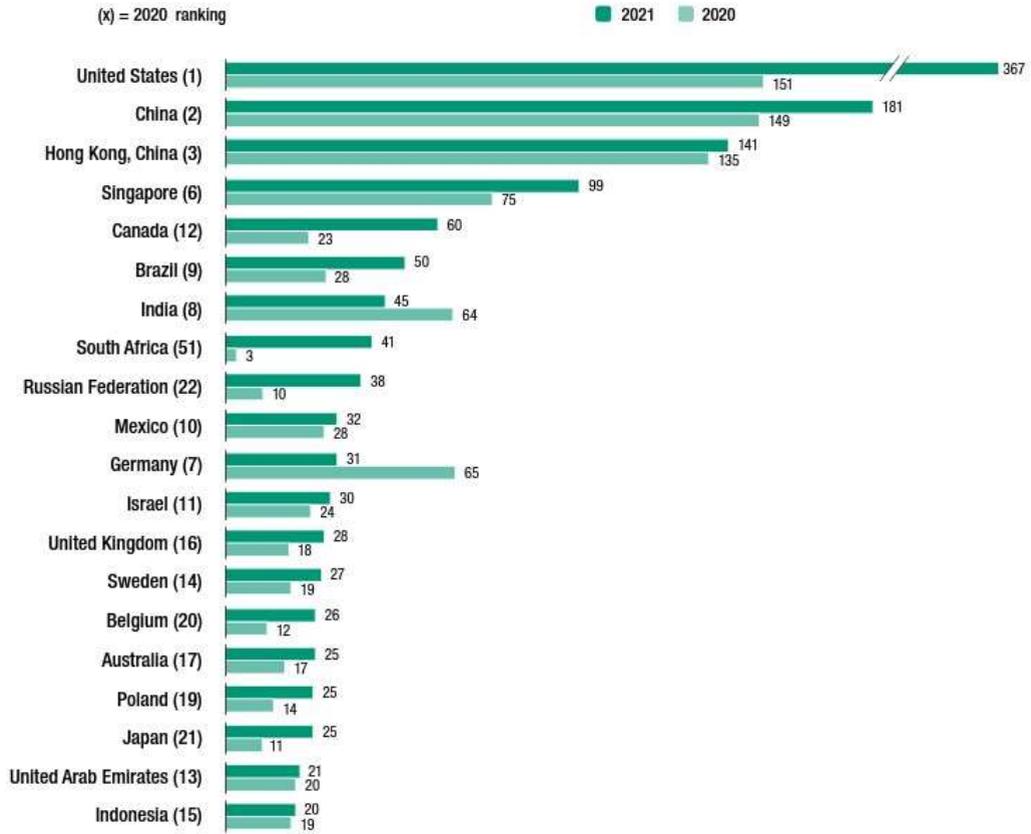
المرحلة الرابعة: تطوير الصناعات ذات التكنولوجيات العالية.

منذ نهاية التسعينات بدأت سنغافورة بالتخلص تدريجياً من الصناعات ذات اليد العاملة المكثفة التي نقلتها الى جاراتها اندونيسيا و ماليزيا ، لتختص في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية ، حيث بدا نصيب القطاع الصناعي يتقلص لصالح قطاع الخدمات و تجارة المعرفة في مجالات متقدمة كالمعرفة الالكترونية و البيوتكنولوجية و البيوطبية، بحيث أصبح قطاع الخدمات يحقق أكثر من 70 بالمائة من القيمة المضافة لسنغافورة مقابل 24 بالمائة يحققها القطاع الصناعي، هذا ما دفع السلطات السنغافورية لتكثيف نشاطات البحث و التطوير بصفة متنامية منذ بداية القرن.¹¹

ثالثاً : مؤشرات الاستثمارات الأجنبي في سنغافورة

حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2022 ، تشغل سنغافورة المرتبة السادسة دولياً في جلب الاستثمارات الأجنبية في العالم ، حيث فاقت قيمة هذه الاخيرة 99 مليار دولار لسنة 2021¹² ، و تشغل المرتبة التاسعة في مؤشر الثقة للاستثمار لسنة 2023 حسب مؤسسة "كيرني" العالمية ، و تعتبر أحسن مكان في العالم لنشاط المال و الأعمال للسنة الخامسة عشر على التوالي و

Figure I.7. FDI inflows, top 20 host economies, 2020 and 2021 (Billions of dollars)



Source: UNCTAD, FDI/MNE database (<https://unctad.org/fdistatistics>).

تضمنت خطة التنمية السنغافورية فتح المجال للاستثمار الأجنبي أمام الغياب التام للرأسمال الخاص المحلي ، بحيث استطاعت تحفيز الشركات الأجنبية التي ظهر اهتمامها بالاستثمار في سنغافورة منذ بداية السبعينات و بقي يتصاعد باستمرار الى يومنا هذا كما يظهر في الجدول التالي :

قيمة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو سنغافورة : 1970-2020

السنوات	قيمة الاستثمار الاجنبي بالدولار الامريكي
1970	93, 000,000
1975	291, 823,051
1980	1, 235, 750,842
1985	1, 046, 746,813
1990	5, 574, 738,855
1995	11, 942, 852,103
2000	15, 515, 295,182
2005	19, 316, 058,814
2010	39, 129, 332,047
2015	69, 774, 553,125
2016	67, 912, 016,903
2017	100, 786, 356,971
2018	83, 110, 792,594
2019	114, 000, 000,000
2020	91, 000, 000,000
2021	99, 000, 000,000

المصدر: معطيات مقتبسة من عدة مصادر :

- البنك الدولي للإنشاء و التعمير من 1970 الى 2018.¹⁴

- تقارير مجلس الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2021.¹⁵

يعكس الجدول تزايدا سريعا في قيمة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو سنغافورة التي زادت في

السبعينات ب 13 مرة و في الثمانينات ب 5 مرات و في التسعينات ب 3 مرات و من 2000 إلى 2021

ب 6 مرات ، مما يؤكد نجاح الاستراتيجية السنغافورية في جلب المستثمر الأجنبي و يفسر سبب اهتمام الباحثين و الدول بهذه التجربة .

أما الدول التي تستثمر في سنغافورة فتتغير رتبها حسب المراحل ، لكن بعض الجنسيات تعتبر شبه قارة في ترتيب الدول التي تستثمر في سنغافورة ، وهي بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية التي تبقى المستثمر الأقوى و الأقدم ، متبوعة بجزر الكايمان، الجزر العذراء البريطانية ، اليابان ، بريطانيا و لكسمبورغ¹⁶، هذا و تنشط في سنغافورة 7000 شركة متعددة الجنسيات و 10.000 شركة متوسطة و صغيرة.¹⁷

أما القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية فهي (أرقام 2021) :

__ قطاع الخدمات المالية و التأمين الذي أصبح مؤخرا ج يحتل المرتبة الأولى في الناتج الداخلي و في مدخلات الاستثمار الأجنبي بنسبة 57 بالمائة

__ بيع الجملة و التجزئة بنسبة 14 بالمائة

__ خدمة المساعدات الإدارية و المهنية و التقنية بنسبة 11 بالمائة

__ قطاع الصناعات الذي تراجع بشكل ملحوظ في العشرية الأخيرة حيث أصبح يمثل 11 بالمائة فقط

__ قطاع العقارات الذي تراجع كثيرا و يمثل 3 بالمائة

__ قطاع الإعلام و الاتصال بنسبة 1

__ قطاع النقل و التخزين بنسبة 1 بالمائة¹⁸

نلاحظ بأن الاستثمارات تزايدت في سنغافورة ، لكن تركيبة القطاعات الجالبة لها قد تغيرت نظرا للانتقال المرحلي في النموذج التنموي من النشاطات الأولية الى النشاطات الأكثر تقدما ، و هو ما يفسر تراجع قطاعات مثل الصناعة و التخزين ، بالإضافة الى تشبع بعض القطاعات الأخرى مثل قطاع العقارات التي غطت المساحة الصغيرة في سنغافورة ، و قطاع الإعلام و الاتصال الذي بلغ درجة كبيرة من النضج و الاكتمال خاصة في البنى التحتية في وقت مبكر ، فلم يعد يجلب استثمارات بالكثافة السابقة ، و إن دل ذلك على شيءٍ إنما يدل على الانسجام و التطور في الخطة التنموية السنغافورية التي نجحت فيها كل مرحلة لتسمح بالانتقال الى المرحلة الموالية .

رابعا : عوامل نجاح سنغافورة في جلب الاستثمار الأجنبي

فيما عدا موقعها الجغرافي الذي يتوسط المنطقة الاقتصادية النشيطة لجنوب شرق اسيا و التي تربط بين المحيط الهندي و المحيط الأطلسي ، و إطلالتها على مضيق ملاكا النشط ، كل العوامل التي اعتبرت محفزة للاستثمار الاجنبي في سنغافورة هي عوامل وضعية :

1. القيادة السياسية الرشيدة و الاستقرار السياسي

في تقرير نشره البنك العالمي سنة 1993، يقول بان كل من سنغافورة و كوريا الجنوبية و تاوان ، تتميز ببيروقراطية قوية ، و باستقرار سياسي و بقيادة سياسية رشيدة استطاعت إن تبني إجماعا وطنيا حول هدف التنمية ، و بان الجهاز المركزي الذي اعتمدت عليه هو عكس ما يؤمن به العالم ، كان عامل من عوامل النجاح الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا ، لأنه استعمل التدخل الرشيد في الاقتصاد و ليس المعرقل¹⁹.

و تظهر هذه الملاحظات من خلال إشراف الإدارة المركزية على العملية الاقتصادية عبر ثلاثة أجهزة عمومية لعبت دورا فعالا في إنجاح استراتيجية التنمية ، هي :

" مجلس التنمية الاقتصادية " : هو الجهاز الحكومي الذي قام بتصوير و تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية و الصناعية و الصناعية لسنغافورة .

" مجلس تطوير التجارة " الذي يسعى لترقية التجارة الحرة و البحث عن الأسواق و الفرص التجارية الخارجية ، و كذا تحسين أجواء الأعمال في سنغافورة لجلب الاستثمارات الأجنبية .

" مؤسسة مدينة جورونج " التي تقوم بتسيير المنشآت الصناعية في منطقة جورونج²⁰.

و بالإضافة إلى تمتع سنغافورة بالعلامة شبه الكاملة في مؤشرات الاستقرار السياسي ، يجب الإشارة كذلك الى المكانة المشرفة التي تشغلها في حساب درجة الفساد بمؤشر يضعها في المرتبة الخامسة عالميا مع الدول الأقل فسادا²¹ ، و هذا رغم البيروقراطية القوية التي تتميز بها و رغم هيمنة نفس الحزب على النظام السنغافوري لأكثر من خمسين سنة مضت .

2. الإطار القانوني و التسهيلات الإدارية و الضريبية.

أول ما يتميز به الإطار القانوني للاستثمار في سنغافورة هو الجودة و الوضوح و الاستقرار في النصوص التي تتطور بدون تهديد المستثمر ، بالإضافة الى السهولة و الفعالية الإدارية التي تظهر من خلال تبسيط الإجراءات على المستثمر الذي يستطيع فتح شركة في ظرف يوم أو يومين على الأكثر بفضل الرقمنة التامة للخدمات العمومية في هذا المجال ، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الجمركية من خلال ما يسمى بالشباك الوحيد المرتبط مباشرة بالمصالح العمومية التي تمنح مختلف الترخيصات لذلك.²²

أما النظام الضريبي فيعتبر حجرة الأساس في حوافز الاستثمار في سنغافورة التي تنعدم فيها بعض الضرائب و تعتبر نسب الضرائب المفروضة على المستثمر الأجنبي من أضعفها في العالم ، هذا بالإضافة إلى تحفيزات أخرى لتشجيع النشاطات المستحدثة و الاستثمار في مجالات المعرف و التطوير، و توطين المؤسسات الأجنبية في سنغافورة ، فالضريبة على المؤسسات تقدر بـ 17 بالمائة مع إعفاءات على الأرباح الأولى تتراوح بين 75 و 50 بالمائة بالنسبة لـ 10 آلاف و 190 ألف الأولى) ، الضريبة على القيمة المضافة تقدر بـ 8 بالمائة، و لا توجد ضريبة على توزيع الأرباح على الشركاء و لا على المداخيل المحصل عليها من الخارج و لا على إعادة بيع العقار بعد ثلاثة سنوات من حيازته ، كما يقدم النظام الضريبي في سنغافورة إعفاءات للشركات ذات النشاط المستحدث لمدة من خمس سنوات.²³

3. البنى التحتية .

عملت سنغافورة منذ البداية على تطوير البنى التحتية التي تعتبر احد دعائم نجاح النشاط الاقتصادي ، خاصة إن كان هذا الأخير منفتحاً على الأسواق الخارجية مثلما هو الحال في سنغافورة ، التي طورت أهم بنى تحتية تم الاستثمار الخارجي و هي :

الميناء : يعتبر ميناء سنغافورة ثاني أكبر ميناء حاويات في العالم مع محطات متعددة و متخصصة محيطة بالجزيرة الرئيسية ، لكل منها منطقتها الحرة ، كما تمتح هذه المحطات سهولة تحميل و تفريغ السلع مع إمكانية ضخمة و متطورة في التخزين و التخزين المجاني السريع، بالإضافة إلى التسيير المعاصر لهذه المحطات التي عملت السلطة السنغافورية على تطوير الأرضية المعلوماتية فيها و تسهيل إجراءاتها الإدارية .

المطار : إن أول مطار دولي في سنغافورة هو مطار "سيليتار" الذي أنشأته السلطات الاستعمارية البريطانية سنة 1928، و الذي طوره سنغافورة المستقلة تماشيا مع نشاطها الاقتصادي المكثف و الذي استدعى إنشاء مطار ثاني دشنته سنغافورة منذ 1981 و هو مطار "شانجي" الذي يعد إلى يومنا هذا من أجمل المطارات و أكثرها تطورا في العالم ، حيث يستقبل المطار أكثر من 80 شركة طيران تؤمن الطيران من و إلى 189 وجهة في العالم ، و يعبره أكثر من 36 مليون مسافر سنويا كما تعتبر شركة سنغافورة للطيران المدني من أحسن الشركات في العالم من حيث نوعية التجهيز و التسيير.²⁴

4. النظام البنكي

أولت السلطات السنغافورية اهتماما واسعا بالقطاع المالي، و اختارت منذ البداية الانفتاح على حركة الأموال العالمية ، حيث يتواجد حاليا في سنغافورة 127 بنك أجنبي و 4 بنوك وطنية، تحتكم هذه البنوك على اصول مالية تساوي 2.428 مليار دولار تفوق به أربعة مرات الناتج الداخلي للدولة ، و يعتبر النظام البنكي السنغافوري من أقوى الأنظمة البنكية في العالم و أكثرها نجاعة ، حيث تشغل سنغافورة المرتبة المالية السادسة عالميا والثالثة آسيويا لسنة 2022 حسب مؤشر " Global Financial Center Index".

5. المعلوماتية و الاتصال

تعتبر سنغافورة مركز تقاطع مهم في الاتصالات العالمية التي تخدم نشاط الطيران و النشاط البحري و مجال المال و الأعمال خاصة في منطقة الهادي و الأطلنطي ، و قد استثمرت سنغافورة في هذا المجال الى درجة بلوغ منشاتها قمة التطور التكنولوجي حيث استكملت رقمنة كل الخدمات العمومية منذ سنين.²⁵

6. اليد العاملة

تعتبر اليد العاملة في سنغافورة احد عوامل جلب الاستثمارات الأجنبية في الماضي و في الحاضر ، ففي المراحل الأولى من تجربتها التنموية كانت سنغافورة تجلب الشركات الأجنبية للاستثمار في الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة المكثفة القليلة أو العديمة التأهيل ، و بحكم ان نسبة الأمية كانت مرتفعة جدا

، استفادت هذه الشركات من الأجور المنخفضة جدا التي كانت تقدمها للعمال و التي كانت تضمن لها التنافسية في أسعار السلع ،خاصة و ان قوانين العمل في سنغافورة لا تفرض الحد الأدنى للأجور ، و مع تطور برامج التنمية و في نفس وقت ارتقاء النشاط الاقتصادي إلى فروع أكثر تطورا ، عملت القيادة السياسية في سنغافورة على الاستثمار في التعليم و التكوين الى إن أصبح مستوى اليد العاملة السنغافورية من أعلى المستويات في العالم ، الشيء الذي جعلها مرة أخرى من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية ، لان القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد السنغافوري حاليا تطورت هي الأخرى و أصبحت تعتمد على اليد العاملة عالية التأهيل .

خاتمة:

تعتبر دراسة التجربة السنغافورية من التجارب التي أثارت اهتمام المختصين في الاقتصاد و في السياسة و حتى النخب السياسية التي تبحث فيها عن بعض مفاتيح الإقلاع الاقتصادي ، نظرا لافتقار هذه الدولة المدينة شبه التام للمقومات الطبيعية للتنمية ، و كذلك بسبب ذلك النموذج الهجين الذي نجح في التآليف بين الاقتصاد الموجه و بين متطلبات السوق الحرة اللذان يعتبران من الناحية النظرية على الأقل اقترايين متناقضين .

استطاعت سنغافورة إن تقود تجربتها التنموية عبر استراتيجية محكمة ، بحيث انتقلت عبر مراحل مدروسة من البسيط إلى المعقد بطريقة سلسة و منسجمة مع تطور قدراتها الاقتصادية ، و تحت قيادة رشيدة تمكنت من الحفاظ على قبولها الشعبي الذي منحها استقرارا و استمرارية مثاليين لمرافقة التجربة التنموية حتى مرحلة النضج و النجاح التي نقلت سنغافورة من دولة فقيرة تنتمي الى مجموعة دول العالم الثالث الى تين اسويي ينتمي الى الدول المصنعة الجديدة في ظرف قياسي .

و من أسرار نجاح التجربة التنموية السنغافورية هي قدرتها اللامتناهية في جلب الاستثمارات الأجنبية التي لعبت دورا هاما في رفع مؤشرات النمو و قيم الناتج الداخلي السنغافوري إلى أعلى المستويات عالميا ، فقد نجحت سنغافورة في صنع النموذج الأمثل الذي تبحث عنه الشركات الأجنبية الاستثمارية ، و الذي يستوفي كل الشروط من استقرار سياسي ، سهولات قانونية و إدارية ، موانئ و مطارات ، شبكة معلوماتية

متطورة و سريعة التدفق ، رقمنة كل الخدمات العمومية ، بنوك عالمية ، يد عاملة بمعطيات ملائمة لكل مرحلة تنموية ، و لتتويج كل هذا، تسهيلات ضريبية تنافسية في المنطقة الآسيوية و في العالم ، هذا ما يفسر قيمة الاستثمارات الأجنبية فيها التي عكست تزايدا مستمرا من مرحلة إلى أخرى إلى أن بلغت 99 مليار دولار في 2021 اي ما يفوق 1000 مرة قيمتها في بداية السبعينات، حيث استطاعت سنغافورة إن تظهر في المراتب الأولى في جميع مؤشرات الاستثمار الأجنبي في العالم و هي مرشحة للاحتفاظ بمكانتها للسنوات الخمسة القادمة على الأقل ، فاستحققت بذلك فعلا عبارة " احسم مكان للمال و الأعمال في العالم ".

رغم هذا تبقى هناك بعض المسائل التي يمكن إن تهدد استمرارية قصة نجاح سنغافورة ، يطرحها العديد من المختصين و تدركها القيادة السياسية السنغافورية كذلك ، و التي يمكن إن نختم بها دراستنا كمحددات مستقبلية في تناول موضوع سنغافورة سواء في التنمية بشكل عام او فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية بشكل خاص، و هي ارتفاع معدلات الشيخوخة فيها ، ضيق مساحتها مقارنة بالتطور السريع في نشاطها الاقتصادي ، تراجع حصة القطاع الصناعي الذي يعد من أعمدة الاقتصاديات القوية لصالح قطاع الخدمات الأقل استقرارا بسبب سهولة انتقال الشركات الأجنبية المستثمرة فيه إلى أي دولة آسيوية أخرى قد تمنح محفزات استثمارية مماثلة للتي تمنحها سنغافورة أو أحسن منها في المستقبل ، و النشاط المينائي الذي اقترب من الإشباع خاصة أمام منافسة ميناء شنغهاي الذي انتزع منه المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة .

التهميش:

¹: Lee Kuan Yew , **From Third World to First** « The Singapore Story: 1965-2000 : Singapore and the Asian economic boom » , . [Rapport]. - [s.l.] : Harper Collins, , 2000.

² : SINGH Bilveer « Singapour – maintenir l'équilibre entre la prospérité, la croissance sociale et la démocratisation graduelle »

[Article] // revue internationale de politique comparée. - janvier 2011/1 (vol. 18). - p. pages 105 à 122..

³ : DIAMOND L , « Thinking About Hybrid Regimes » [Revue] // Journal of Democracy. - 2002.vol. 13, n°2.

⁴ : La commission des affaires économiques et du plan- Sénat de la République Française , rapport n° 248 d'information - mission effectuée en Malaisie et à Singapour afin d'étudier l'évolution des relations économiques et commerciales de ces pays avec la France [Rapport]. - session ordinaire 2000-2001.

⁵ : <https://www.donneesmondiales.com/asia/singapour/economie.php>, [En ligne] // .donneesmondiales.com. - 06 01 2024.

⁶ : Régnier Philippe Singapour et son environnement régional : Étude d'une cité-État au sein du monde malais. [Livre]. - Genève : Graduate Institute Publications-Web.<<http://books.openedition.org/iheid/1800>>., 1987.

⁷ : Sénat de la République Française- la commission des affaires économiques et du plan , rapport n° 248 d'information à la suite d'une mission effectuée en Malaisie et à Singapour afin d'étudier l'évolution des relations économiques et commerciales de ces pays avec la France [Rapport]. - session ordinaire 2000-2001.

⁸ : IDOM « Le développement économique de Singapour et de l'île Maurice », IDOM [Rapport]. - Paris : IDOM, 2009, p 13.

⁹ : Philippe régner « histoire de l'industrialisation et succès asiatiques de développement : une rétrospective de la littérature scientifique francophone », monde en développement [Article]. - " 2007 n° 139,pages 73-96..

¹⁰ : IDOM « Le développement économique de Singapour et de l'île Maurice », IDOM [Rapport]. - Paris : IDOM, 2009, p 14.

¹¹ : IDOM « Le développement économique de Singapour et de l'île Maurice », IDOM [Rapport]. - Paris : IDOM, 2009, p 16.

¹²: UNCTAD « World investment report 2022 » [Rapport]. - [s.l.] : united nation conference on trade and developement , 2022-p.212.

¹³ : Chong Clara Singapore still leads the way as the world's best place to do business [En ligne] // <https://www.straitstimes.com/business/singapore-still-leads-the-way-as-the-world-s-best-place-to-do-business>,. - 01 2024.

¹⁴: احمد السيد علي عبد الحميد "محددات جلب الاستثمار الأجنبي إلى سنغافورة"، مجلة البحوث التجارية - جامعة الزقازيق-مصر، عدد 1، 2022، ص 476.

¹⁵ : UNCTAD « World investment report 2022 » [Rapport]. - [s.l.] : united nation conference on trade and developement , 2022-p.212.

¹⁶ : Ministère de l'économie et des finances ,France « Singapour, présence française a Singapour et investissement bilatéraux ». [Rapport]. - rapport publié le 26/10/2023.

¹⁷: <https://www.btrade.ma/fr/observer-les-pays/singapour/investir#haut> [En ligne] // B trade : Singapour : Investir. - 08 01 2024.

¹⁸ Singapore departement of statistics https://www.singstat.gov.sg/modules/infographics/-/media/Files/visualising_data/infographics/Economy/singapore-economy13022023.pdf [En ligne] // Foreign Direct Investment in Singapore departement of statistics . - february 2021. - 05 01 2024.

¹⁹ : Bank World « The lessons of East Asia, an overview of Country experience » [Rapport]. - Washington : World Bank, 1993..

²⁰ : La commission des affaires économiques et du plan- Sénat de la Republique Française , rapport n° 248 d'information - mission effectuée en Malaisie et à Singapour afin d'étudier l'évolution des relations économiques et commerciales de ces pays avec la France [Rapport]. - session ordinaire 2000-2001.

²¹ : « Corruption à Singapour » <https://www.donneesmondiales.com/asie/singapour/corruption.php> [En ligne] // - 05 01 2024.

²² : Trade policy review report by the secretariat singapore, WT/TPR/S/267/ [Rapport]. - Rev.1,18 October 2012, p 22..

²³ : Ibidem.

²⁴ : IDOM « Le développement économique de Singapour et de l'île Maurice », IDOM [Rapport]. - Paris : IDOM, 2009, p 13.

²⁵ : Hukill Marc, A. Jussawalla Meheroo, Chamoux Jean-Pierre. Infrastructures de télécommunications dans l'ASEAN. In: NETCOM : Réseaux, communication et territoires / [Article] // Networks and Communication Studies. - avril vol. 8 n°1, 1994.. - pp. pp. 137-145.